السياسية والعسكرية والعمل على تقسيم لبنان واعلان الدويلة الانعزالية على كافة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم». وحول «المبادرة الأوروبية» قال خلف: «ليس هناك شيء اسمه مبادرة أوروبية بل هناك أفكار أوروبية تتحرك ضمن الاطار الاميركي وتشكل الوجه الآخر للتحرك الاميركي في المنطقة». وأعلن استعداد الثورة الفلسطينية لتحسين العلاقات مع الجماهيرية الليبية ضمن شروط الاحترام المتبادل والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (وفا، ١٦/٤/١٩٨١).

وتحدث أيضاً كل من الشيخ عبدالرحمن مراد والشيخ زجب بيوض التميمي وياسر عبدربه وفهد القواسمة وعبدالمحسن أبو ميزر.

أعمال اللجان وتوصياتها: في اليوم السادس للمؤتمر ابتدأت الاعمال المغلقة للجان الست التي شكلها المجلس الوطني. وخلال يومين من المناقشات الجادة، والساخنة أحياناً، أنجزت اللجان مهامها وبلورت مقترحاتها في إطار توصيات لرفعها إلى المجلس الوطني ومناقشتها واقرارها. وبدءاً من مساء يوم ١٧/٤ وحتى مساء يوم ١٨/٤ ناقش المجلس توصيات اللجان، باستثناء اللجنة القانونية، وأدخل بعض التعديلات عليها وأقرها.

تركزت توصيات اللجنة العسكرية على ضرورة منح المجلس العسكري الأعلى صلاحيات أوسع من خلال تنظيم عمله وتشكيل لجان تابعة له، وايلائه مهمة المباشرة في توحيد التدريب والتذخير والتجهيز والخدمات العسكرية لعموم قوات الثورة، إضافة إلى تعزيز دور الدائرة العسكرية في المنظمة، فضلاً عن تعزيز دور غرفة العمليات المركزية. وقررت اللجنة ضرورة تشكيل القيادة الموحدة لقوات الميليشيا الشعبية وتشكيل دائرة للتوجيه المعنوي. واقترحت تبني المجلس الوطني للزي التعبئة العامة. وأوصت بتكليف اللجنة التنفيذية مهمة توحيد قوات جيش التحرير الفلسطيني حيثما تواجدت. أما لجنة شؤون الوطن المحتل فقد أوصت بتدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في الداخل «باعتبارها الذراع الأساسي الفعال لمنظمة التحرير في الوطن المحتل». واقترحت ادانة أي اتصال يجري مع الاطراف الصهيونية، بعد تثمين «الدور الايجابي الذي تلعبه القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية». وأوصت بضرورة دعم صمود الشعب الفلسطيني سياسياً ومادياً ومعنوياً، والتأكيد على وحدة المنظمات الشعبية وتعزيز الحركة النقابية العمالية والحركة النسائية وكافة المؤسسات الاجتماعية والطبية، فضلاً عن ضرورة توفير الدعم اللازم لقطاع المزارعين. كما وأبرزت اللجنة ضرورة أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن دعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة. «والعمل من جانب القيادة الفلسطينية لتكون أموال دعم الصمود المقررة كافة من مسؤولية منظمة التحرير وحدها».

أما اللجنة المالية فقد استرشدت في توصياتها بضرورة تنظيم عمل الصندوق القومي الفلسطيني، وفرض «ضريبة التحرير» على الفلسطينيين العاملين في القطاعين العام والخاص في الاقطار التي لا تجبى فيها هذه الضريبة، وأهمية دعم الحركة الوطنية اللبنانية، وتطوير مصادر التمويل الذاتية، وتوافق الانفاق مع زيادة الموارد.

واتخذت لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والمنظمات الشعبية جملة من التوصيات تتعلق بكافة نشاطاتها. أما اللجنة السياسية فقد تجسدت توصياتها بالبيان السياسي الصادر عن المجلس الوطني في ختام أعماله (نص التوصيات في مجلة الحرية، ٤ أيار - مايو ١٩٨١). وحتى مساء ١٩/٤، موعد الجلسة الختامية، تركزت الجهود والمناقشات والاتصالات على مسألة تشكيل قائمة الوحدة الوطنية لانتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة. وأبرز ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد تمثلت في هذه القائمة من خلال مندوبها أحمد اليماني (أبو ماهر) بعد غياب دام ست سنوات. كما لم يتمكن المجلس من حل مشكلة الفصيلين اللذين يطالبان باشراكهما في كل مؤسسات المنظمة بما فيها اللجنة التنفيذية، وهما جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي